نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية

عبدالله مشعل العنزي

كلية العلوم الإدارية ـ قسم العلوم السياسية

جامعة الكويت

المقدمة

ليست الادعاءات العراقية المعروفة، ومطالبات الحكومات العراقية بحقوقها في الكويت أمرا جديدا أو طارئا، بل هي قديمة قدم الوجود السياسي لدولة الكويت. فالمتتبع لتلك الادعاءات يستطيع أن يحصرها بين عامي 1938 (عام اكتشاف النفط) وعام 1990 (عام الغزو الأكبر)، الذي يعد كارثة مروعة بالنسبة للأزمات الأخرى السابقة التي مرت بسلام. وإن كانت تؤكد في كل مرة سوء النية والاستناد إلى أحداث وهمية تخدع بها المجتمعين العربي والدولي، اللذين فوجئا بالغزو العسكري الأخير.

ففي منتصف يوليو 1990 أعلنت الحكومة العراقية تلك الادعاءات في رسالة وجهها نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي ووزير الخارجية، إلى أمين عام الجامعة العربية، وفيها عدد من الاتهامات الممزوجة بعدد من الادعاءات كانت كما يلي:

1 - تتحمل الكويت مسؤولية إخفاق المحاولات، التي جرت في الستينيات والسبعينيات، لحل مشكلة الحدود، وذلك بسبب تعنتها.

2 - اتهام الكويت بضم مزيد من أراضي العراق إليها، بشكل منظم ومبرمج، مستغلة انشغال العراق بحربه مع إيران.

3 – قيام دولتي الكويت والإمارات بتنفيذ خطة امبريالية مدبَّرة لإغراق السوق النفطية بإنتاج كبير من النفط يفوق حصة كل منهما، مما أدى إلى إلحاق خسائر باهظة بالعراق أولا، وبالدول العربية الأخرى ثانيا.

4 – سرقة الحكومة الكويتية للنفظ العراقي من حقل الرميلة (الرتقة) مما يجعل من حق العراق أن يسترد منها مبلغ 2400 مليون دولار أمريكي تعويضا له عن ذلك.

كما طالبت الحكومة العراقية الكويت، بإلغاء الديون التي قدمتها للعراق في أثناء الحرب العراقية الإيرانية، بحجة أن العراق كان يدافع عن العرب جميعا، وإلا فإن حكومة العراق تعتبر تصرفات الكويت بمثابة عدوان عسكري على العراق[1].

ولم تتحل حكومة العراق بعد ذلك بالصبر، أو بالحلول السياسية، فاعتقدت أن بإمكانها استرداد حقها المدَّعَى بيديْها، فكان الغزو العراقي في الثاني من أغسطس عام 1990م، والذي بموجبه أُعلن النظام الجمهوري في الكويت، ثم بعد ذلك بأيام أُعلن عن ضم الكويت إلى العراق، ليكون المحافظة التاسعة عشرة، بذريعة الحق التاريخي الذي يدعي أن الكويت جزء من البصرة!! أثناء الحكم العثماني... وغير ذلك من الادعاءات والحجج التي ستتضح صورتها في ثنايا البحث.

وتعود أهمية البحث في نشأة الكويت السياسية، وعلاقتها بادعاءات العراق إلى طبيعة حساسية هذا الموضوع ومدى ارتباطه بمصير دولة الكويت «حاضرها ومستقبلها»، وما تشكله هذه الدعاوى من قلق سياسي جدِّي على المستويين القيادي والشعبي في الكويت، والانشغال بُغْية الوصول إلى كيفية إيجاد أفضل السبل للحفاظ على استقلال وسيادة دولة الكويت، ووضع حدْ للمطامع العراقية ومطالبها المراوِغة، والتي تتخذ أشكالا ظاهرية متعددة، يكمن جوهرها في هدف واحد وهو الاستيلاء على الكويت.

ولقد شهدت الأدبيات العربية والأجنبية عدداً كبيراً من الدراسات حول أسباب الغزو العراقي للكويت والنتائج التي ترتبت على هذا الحدث، وأثر ذلك على المستويين العربي والدولي، بالإضافة إلى تقديم شرح للدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف في عملية تحرير الكويت، وكذلك

نوعية الأسلحة التي جرى استخدامها في تلك الحرب ومدى تطورها. كما كان هناك عرض للخسائر التي تكبدها الطرفان والأثر النفسي الذي خلفه الاحتلال العراقي على المجتمع الكويتي. ولكثرة هذه الدراسات وتشعبها فإنه من الصعب حصرها. ولسوف تحاول هذه الدراسة أن تكون مكملة للدراسات السابقة لسد النقص الموجود حول مدى ارتباط الأزمة الأخيرة بأزمات سابقة مرت على البلدين، كما أن الجديد في هذه الدراسة تناوُلِها جانبين أساسيين هما:

- النشأة السياسية للكويت وتطور نظامها السياسي على مراحل مختلفة من الحكم المطلق من مجتمع القبيلة إلى عصر السلطة الدستورية والقانونية في مجتمع الدولة الحديثة بعد الاستقلال، وعلاقة كل من الامبراطورية العثمانية وبريطانيا بالكويت.

- دراسة كل الأزمات السياسية بين الكويت والعراق منذ عام 1938 ـ الذي شهد بداية الأزمة الأولى ـ إلى أزمة عام 1990 وهي الأزمة الخامسة، ومحاولة معرفة أسباب كل أزمة والنتائج المترتبة عليها وكيفية حلها، وربط الأسباب ببعضها بغية الوصول إلى نتائج تساعد في إنهاء تلك المطالب والادعاءات، وتحديد مستقبل العلاقات بين البلدين. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة.

المنهج والأدوات:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي الاستقرائي وتحليل الوقائع التاريخية، لأن المشكلة موضوع البحث لها صفة الاستمرارية حيث امتدت أكثر من نصف قرن من الزمان، مستخدما في ذلك المصادر التاريخية الأولية والثانوية والوثائق السياسية المؤكَّدة، ومحاولة تحليلها والتأكد من مصداقيتها دون إغفال للنقد الموجه لهذا المنهج. وتقع هذه الدراسة في قسمين، يسبقهما مقدمة تمهيدية توضح بإيجاز مطالب العراق من الكويت. فالقسم الأول يوضح نشأة الكويت السياسية وتطور نظام الحكم فيها منذ نشأتها وحتى الاستقلال عام 1961، والقسم الثاني يقدم عرضا للأزمات السياسية التي ثارت بين البلدين موضحا أسباب كل أزمة ونتائجها.

أسئلة الدراسة:

تكررت مطالب العراق بالكويت منذ عام 1938 إلى عام 1990 أكثر من مرة وتنصَبُّ هذه الادعاءات على أسس تاريخية مزعومة بأن الكويت جزء من العراق بالرغم من اعتراف العراق الكامل باستقلال الكويت عام 1963 وتبادل العلاقات الدبلوماسية معه والاعتراف بحدودها التي اتُّفق عليها في عام 1932 ثم عام 1963، وبالرغم من ذلك فإن هذه الادعاءات والمطالب بضم الكويت لم تنقطع، وتعتبر هذه الظاهرة السياسية جديرة بالدراسة وفق سؤالين أساسيين.

1 - كيف نشأت الكويت سياسيا، وما هي العلاقة التي ربطت الكويت بكل من الدولة العثمانية ثم بريطانيا؟

2 - ما الأسباب الحقيقية لهذه المطالب والادعاءات العراقية بضم الكويت؟.

النشأة السياسية وطبيعة الحكم

الهوية السياسية:

تعد أرض الكويت الحالية الحدود الشمالية لمنطقة الأحساء السعودية، التي كانت تخضع فيما مضى لقبيلة بني خالد العربية التي ثارت على الدولة العثمانية بقيادة (براك بن عريعر) وطردت الوالي العثماني، سنة 1670 الذي أعلن نفسه حاكما على الأحساء والقطيف، وكان نفوذ بني خالد يمتد من قطر إلى الفاو وقد أسس شيخ بني خالد لنفسه حصنا صغيرا (كوت) كان يستخدمه مستودعا للذخيرة ومقرا صيفياً له، واستمر حكم بني خالد إلى بداية القرن الثامن عشر ومن ثم تطورت هذه المنطقة (الكوت) بعد هجرة العتوب، وهم مجموعة من الأسر التي تنتمي إلى قبيلة عنزة العربية في النصف الأخير من القرن السابع عشر وهجرة العتوب بدأت من منطقة الهدار في نجد إلى منطقة الزبارة في قطر ومكثوا فيها فترة زمنية ثم ارتحلوا إلى أم قصر وطردتهم الدولة العثمانية ثم ارتحلوا إلى الصبية ومنها إلى الكويت، ولا يعرف السبب الحقيقي لهذه الهجرة (Nyrop, 1977) فقد ذُكر أن دافع هجرتهم كان اقتصاديا يتمثل في القحط الذي أصاب منطقتهم في نجد، أو سياسياً دفعهم إلى السيطرة على أرض جديدة، وربما كان للتنافس الشديد مع القبائل الأخرى دور في ذلك؛ إذ ارتحلوا عنه خشية الخسران ورغبة في الحفاظ

على الملك والبحث عن اللقمة الأسهل وكان استقرارهم في الكويت بعد موافقة بني خالد وتحت حمايتهم وتبعيتهم، وكانت الكويت في تلك الفترة قرية صغيرة مأهولة ببعض الصيادين والبدو، (قاسم، 1985).

واستمر الوضع هكذا إلى بداية القرن الثامن عشر عندما بدأت قبيلة بني خالد تضعف، وبدأ الصراع يدب فيما بينهم. لذا بدأت الجماعات بالانفصال عن هذه القبيلة ومنهم جماعة العتوب.

في بداية الأمر لم تكن هناك أهمية لوجود حاكم في الكويت، نظرا لقلة السكان وندرة الخلافات، وإذا وجد شيء من هذا القبيل يمكن اللجوء إلى التحكيم والمصالحة ولكن لتطور الحياة الاقتصادية وتشعب العمل بعد زيادة عدد السكان ارتأت هذه العائلات أن تتقاسم الحكم في الكويت وهو ما عرف بفترة (الإدارة المشتركة والاعتماد المتبادل) وكان ذلك ما بين عام 1716 على وجه التقريب حتى عام 1756 حيث كان يتولى الشيخ سليمان بن أحمد – وهو من أسرة الصباح – الشئون السياسية، أما جابر بن عتبة وهو من الجلاهمة فقد تولى شئون البحر والميناء، وكان أمير الخليفة (خليفة بن محمد) قد تولى إدارة الشئون التجارية البرية. وانفض هذا التحالف عام 1756 بعد هجرة آل الخليفة إلى البحرين وتبعهم الجلاهمة إلى قطر (البغدادي، 1984). وربما تكون الخلافات السياسية والمالية سببا لإنهاء هذا التحالف، ولهذا تكون أسرة الصباح قد استحوذت على جميع السلطات وهو ما عرف بحكم العائلة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يكون اختيار الحاكم؟ وما سلطاته؟ وما طبيعة نظام الحكم؟ والإجابة على ذلك أنه لا يمكن القياس في اختيار الحاكم وسلطاته، ومبدأ فصل السلطات، في ذلك الوقت بما نعهده من قوالب سياسية موجودة الآن، ولكن كان اختيار الحاكم وفق الطريقة العشائرية والاتفاق بين جماعة العتوب لتقاسم السلطة كما ذكر سابقا، أما سلطات الحاكم فهي لا تختلف عن سلطات شيوخ القبائل في ذلك الوقت؛ حيث ينظر الحاكم في الشئون المختلفة للسكان، ولم تكن السلطة مطلقة كما كان في نظام القبيلة العربية (الصالح، 1989) والسبب هو اتفاق العتوب على الاشتراك في إدارة البلاد وكانت الرئاسة السياسية لأسرة الصباح؛ حيث كان الحاكم يستشير كبار القوم فيما يخص أمور البلاد وبالأخص الأمور التجارية لاعتماد الحاكم على

التجار في تمويل البلاد، وكان الحاكم في أثناء ممارسته للسلطة يستشهد بالقرآن والسنة وما تعارف عليه الناس (العُرف) وكانت الكويت تدير شؤونها الداخلية دون أي تدخل من الآستانة أو من البصرة؛ حيث إن الدولة العثمانية كانت مشغولة بقضايا أهم وأكبر من متابعة نشأة مجتمع سياسي جديد في هذه المنطقة (النجار، 1994) ولم تهتم الدولة العثمانية أو بريطانيا بالكويت إلا بعد ازدياد أهميتها الاقتصادية بعد هجرة شركة الهند الشرقية إليها عام 1775 عندئذ بدأت تسترعي انتباه القوى الإقليمية، مثل: الدولة السعودية، وابن رشيد في حائل، والقوى الدولية؛ مثل: الدولة العثمانية، وبريطانيا. والحق أنه قد توافرت للكويت مجموعتان من العوامل التي ساعدت على ذلك:

العوامل الداخلية:

وتتمثل في:

- حماية بني خالد، الذين دفعوا عن الكويت الاعتداءات الخارجية، لأن الكويتيين كانوا في بادىء الأمر يستظلون بحمايتهم ورعايتهم.
- إهمال الجيران الأقوياء للكويت، مما جعل أهلها يشعرون بضآلة مكانتهم السياسية والاقتصادية، ويتطلعون إلى مكانة أفضل وكيان مستقل.
- امتلاك الكويتيين لأسطول معقول الحجم من السفن التي كانت تستخدم لأغراض التجارة، ولكنها تصلح للأغراض العسكرية إذ كانت مزودة بعدد من البنادق.
- طبيعة نظام الحكم القائمة على البساطة واليسر، وعلى الأخوة والأبوة، واتخاذ مبدأ الشورى أساساً له، مما ساعد على نمو نظام الحكم واستقراره. (الصباح، 1989).

العوامل الخارجية:

وتتمثل في: عدم الاستقرار السياسي في منطقة شبه الجزيرة العربية، بسبب النزاع السياسي بين القواسم ومسقط، والصراع المستمر بين القبائل العربية، وعدم تعرض الكويت للخطر الوهابي، بالإضافة إلى المجاعات الكبيرة، مما أدى إلى هجرة عدد من القبائل إلى الكويت، فازداد بذلك عدد سكانها، ونمت قدرتها على رد غزوات القوى المجاورة.

- حصار الفرس للبصرة عام 1775، والاستيلاء عليها عام 1776 مما جعل كثيرا من سكانها وسكان الزبير – ولا سيما المتعلمون منهم – يهاجرون إلى الكويت بالإضافة إلى تحول طرق التجارة من البصرة إلى الكويت، وانتقال مكتب شركة الهند الشرقية البريطانية إليها، مما جعلها مركزا تجاريا بارزا (أبو حاكمة، 1984).
- فقدان البحرين مكانتها التجارية، بسبب الصراع السياسي، بعد احتلال آل خليفة لها سنة 1783، مما جعل الكويت المركز التجاري البديل للتعامل مع مناطق الخليج الأخرى كمسقط والأحساء.
- انتقال مكتب العمل البريطاني إلى الكويت، بعد استرداد البصرة من الفرس، فقد تصارع ولاة البصرة العثمانيون مع موظفي مكتب العمل البريطاني، فكان الحل الأمثل أن ينقل ذلك المكتب إلى الكويت سنة 1793 مما أعطى الكويت مكانة جديدة وساعد على نموها وازدهارها. (Crystal, 1992) وقد أبقت بريطانيا على سفينة حربية في ميناء الكويت بناءً على طلب القائم بأعمال الوكالة المستر (صمويل مانيسي) لحماية الكويت والمصالح البريطانية في الخليج. (قاسم، 1985).

ومن الناحية النظرية كانت الكويت تخضع للسيادة العثمانية، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو لماذا إذاً انتقلت شركة الهند الشرقية ومكتب العمل البريطاني إلى الكويت؟ وما العلاقة التي تربط الكويت بالدولة العثمانية وبريطانيا؟

وللإجابة على هذا السؤال لابد من استعراض موجز لعلاقة الكويت بكل من البلدين.

علاقة الكويت بالدولة العثمانية: بدأت هذه العلاقة من عام 1871 إلى عام 1914 بممارسة بعض مظاهر السيادة عندما زار والي بغداد (مدحت باشا) الكويت في ذلك العام وأصدر أمرا باعتبار الكويت قضاء يتبع البصرة وأن شيخ الكويت قائمقام لها وخلال هذه الفترة لم يمارس حاكم البصرة أو الدولة العثمانية أي مظهر من مظاهر السيادة الفعلية على الكويت مثل إقامة حاميات عسكرية، أو تعيين بعض الموظفين العثمانيين، أو فرض ضرائب كما كان يحدث في مصر والعراق مثلا (Darwish & Alexander, 1995). ومنذ عام 1896 وبعد أن تولىٰ الشيخ مبارك السلطة بدأ سياسة الابتعاد عن الدولة العثمانية الضعيفة والتقرب إلى بريطانيا القوية؛ حيث

رفض الشيخ مبارك استقبال موظف الحجر الصحي العثماني، ورفض الضغوط العثمانية، وطلب الحماية من بريطانيا والتي تُوِّجت سياسته تلك باتفاقية عام 1899 دون أخذ الإذن من الدولة العثمانية، وأَتْبع ذلك بفرض الضرائب على السفن التركية، ومنْع تمويلها. وإخضاعها للتفتيش. وكان كل ذلك يحدث بتشجيع ودعم من بريطانيا، لذا حاولت الدولة العثمانية التخلُّص من الشيخ مبارك بتحريض ابن رشيد في حائل، أو بواسطة والي البصرة، ولكن هذه المحاولات لم تنجح بسبب الدعم البريطاني واحتجاج بريطانيا لدى الدولة العثمانية بأن تلك المحاولات تعرِّض مصالحها للخطر (نوفل، 1961).

وفي عام 1913 وبسبب الضعف الذي كان قد اعترى الدولة العثمانية، وبسبب بعض المصاعب في البلقان وشمال أفريقيا، أبدت الدولة العثمانية استعدادا للتنازل لبريطانيا عن بعض الامتيازات، على أمل أن تدعم الأخيرة الدولة العثمانية في حل مشاكلها مع الدول الأوروبية الأخرى، وبذلك جرى توقيع الاتفاقية الأنجلو/ عثمانية عام 1913 (الصباح، 1989).

وبموجب هذه الاتفاقية اعترفت الدولة العثمانية بكل الاتفاقيات التي وقعها الشيخ مبارك مع بريطانيا ومنها اتفاقية 1899 وبهذا يكون انتهاء علاقة الكويت بالدولة العثمانية. لتبدأ الكويت بعد ذلك بالخضوع للحماية البريطانية ولكن علاقة الكويت مع بريطانيا بدأت قبل هذه الاتفاقية.

علاقة الكويت مع بريطانيا:

بدأت العلاقة بين الكويت وبريطانيا على أسس تجارية؛ عندما انتقلت شركة الهند الشرقية إلى الكويت عام 1775، وتعتبر هذه السياسة البريطانية حلقة من سلسلة الحلقات الرامية لبسط نفوذها وسيادتها أثناء وبعد انتهاء الحكم العثماني عام 1923؛ حيث أنهت النفوذ الأوروبي من منطقة الخليج خلال القرن الثامن عشر، ثم حاصرت النفوذ العثماني في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين. ولتنفيذ تلك السياسة ربطت بريطانيا مشيخات الخليج بسلسلة من الاتفاقيات، حيث بدأت العلاقات السياسية بين بريطانيا والبحرين والقواسم عام 1820، وقطر عام 1868، أما الكويت فكان ذلك عام 1899 (AL-BAHARNA,1978).

وارتبطت الكويت مع بريطانيا بمجموعة اتفاقيات سياسية؛ كان أهمها اتفاقية 1899، وتبليغ 1914، ويحدد الدكتور عبدالفتاح حسن أهم النتائج المترتبة على اتفاقية عام 1899 بأنها لم تمس سيادة الكويت الداخلية، وأنها تحمل ضمنا التزام بريطانيا (لمقاومة المحاولات التركية لاحتلال أراضيها، وبذل مساعيها الحميدة لتسوية ما ينجم من خلافات). (حسن، 1968: 101).

أما تبليغ 1914 فقد جاء عبر رسالة موجهة إلى الشيخ مبارك من قبل المقيم السياسي البريطاني في الخليج، أعلنت بريطانيا بموجبه «الكويت محمية بريطانية مستقلة».

The British Government does recognise and admit that the Shaikdom of Kuwait is an independent Government under British Protection.(2)

ونلاحظ من علاقة الكويت بالدولة العثمانية أن الأخيرة كان لها مظهر السيادة الاسمية تمثلت في رفع العلم العثماني وخلع لقب قائمقام على شيخ الكويت في الفترة ما بين عام 1871 وعام 1914. واستغل الشيخ مبارك ضعف الدولة العثمانية وصراعها مع الدول الأوربية في طلب الحماية من بريطانيا، وهو ما يتفق مع التوجه البريطاني في الهيمنة على منطقة الخليج، وبموجب اتفاقية 1899 تكون الكويت ذات كيان سياسي محدد تحت النفوذ البريطاني، بينما العراق لا يزال تحت الحكم العثماني المباشر، وإن تحديد الحدود جرى حسب اتفاقية 1913 وهي نفس الحدود الحالية، وبهذه الاتفاقية حرمت بريطانيا الدولة العثمانية من التدخل في شئون الكويت بصورة نهائية.

طبيعة النظام السياسي في الكويت (1756-1961).

على الرغم من التبعية الشكلية الظاهرة، التي تربط الكويت بالدولة العثمانية، فإن نظام الحكم فيها غاير نظام الحكم في أية ولاية عثمانية في أي مكان آخر، ولا سيما في العراق الذي كان مقسما إلى ثلاث ولايات؛ هي: بغداد والبصرة والموصل، التي كان ولاتها يعينون تعيينا مباشرا من الباب العالي العثماني، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية تأسس على أثرها العراق الحديث تحت الانتداب البريطاني حسب معاهدة الصلح في

سيفر عام 1920 ولقد تخلت تركيا بموجب معاهدة لوزان عام 1923 عن جميع الممتلكات العثمانية خارج الحدود الدولية للجمهورية التركية، وبهذا تقع كل من الكويت والعراق تحت سيطرة بريطانيا وانتدابها، وقد كان تتويج الملك فيصل على العراق في عام 1921. ثم انتهى الانتداب البريطاني، وأعلن استقلال العراق عام 1932 بعد أن استوفى شروط عضوية عصبة الأمم[3]. ولم يكن هذا الأمر ليحدث في الكويت التي كانت بعيدة عن ذلك كله وتحت الحماية البريطانية مستقلة في شؤونها الداخلية استقلالاً يكاد يكون تاما فنظام الحكم في الكويت بدأ قبليا، واستمر كذلك زمنا طويلا إلى أن استقرت المدنية في السنوات الأخيرة. فقد سبق أن أشرنا إلى دور آل خليفة والعتوب في سياسة الكويت، ثم آل الصباح الذين آلت إليهم مقاليد الأمور بعد أن جرى اختيار صباح الأول عام 1756 من قبل الكويتيين ليكون حاكما عليهم، بينما هاجر آل خليفة إلى البحرين، وفعل فعلهم الجلاهمة وغيرهم[4].

خلال هذه الحقبة (من منتصف القرن الثامن عشر، إلى سنة 1921) بسطت أسرة آل الصباح نفوذها، ووطدت الحكم لنفسها، من دون أن تجد معارضة من أهل الكويت. وكان اختيار الحاكم وراثيا في أسرة الصباح، من دون أن ينحصر في أبناء الأمير، إذ كانت أسرة الصباح تجتمع عقب وفاة أي أمير، ويجري ترشيح خلفٍ له، توافق الأسرة عليه، وبعدها يقوم كبار القوم ووجهاء البلد بمبايعته على حسب ما يقضي به العرف العشائري، فيمارس سلطاته التي تنحصر في الشؤون السياسية والإدارية، على حين تطبق الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية. لكن الأمور تطورت بسرعة كبيرة، بفعل عوامل داخلية، وأخرى خارجية، سياسية واقتصادية، كطبيعة التركيبة الاجتماعية، وممارسة النشاط التجاري، والاستقرار السياسي، وانتشار التعليم، وتحالف الأسرة الحاكمة مع عدد من الأسر التجارية الكبيرة. . . مما فتح باب المشاركة السياسية أمام فئات جديدة من قطاعات الشعب، وأتاح الفرصة لإبداء الرأي في سياسة الأمراء بشكل محدود، ليتطور – من ثم – إلى مشاركة فعلية واقعية. لذلك كان مجلس الشورى الأول (1921) في بداية عهد الشيخ أحمد الجابر تعبيرا عن تلك الرغبة في المشاركة، بعد عهد من الاضطراب السياسي، تمثَّل في موالاة مبارك الصباح للانجليز تارة، وفي

معاداتهم أو محاولة النأي عنهم، في عهد ولده جابر، ثم الشيخ سالم، تارة أخرى. وكان من شأن ذلك الاضطراب أن يضر بالحركة التجارية، وبمصالح طبقة التجار، التي ارتأت أن يكون لها - بعد وفاة الشيخ سالم عام 1921 - دورها في توجيه دفة الحكم، وأنها لن تقبل بحاكم ما لم يقبل بمشاركتها في تلك السلطة، فأصدروا ميثاقا يطالب بأن يجري إصلاح بيت الصباح، ولا يحدث خلاف في تعيين الحاكم، وأن يكون اختيار الحاكم من بين ثلاثة مرشحين؛ وهم: أحمد الجابر، وحمد المبارك، وعبدالله السالم، وعند اختيار الحاكم يرفع الأمر للحكومة للتصديق عليه (الحكومة البريطانية). والحاكم المعين يصبح رئيسا لمجلس الشورى الذي ينتخب من عدد معين من أبناء الأسرة الحاكمة والأهالي لإدارة شئون البلاد على أساس العدل والإنصاف (Ismael, 1982). فكانت ولادة مجلس الشورى الأول الذي جاء عن طريق التعيين على أساس الغنى والوجاهة[5].

وما نلاحظه هنا هو عدم تدخل بريطانيا في اختيار الحاكم، ولا في الشئون الداخلية للكويت، وذلك طبقا لاتفاقية عام 1899 وتبليغ عام 1914 لكننا سنراهم يتدخلون في حل المجلس عام 1938 بعد اكتشاف البترول وعودة التنافس الأوروبي.

لكن هذه التجربة لم تدم طويلا شأن كل حركة ريادية؛ إذ عصفت بها الخلافات الشخصية، ووأدتها وهي في المهد، لكنها تظل البداية الحقيقية لنمو المشاركة الإيجابية وتطورها، لكونها أول عهد مكتوب ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ولا أدل على ذلك من الانتخابات التي تلتها، كانتخابات المجلس البلدي، والمعارف، والصحة، والأوقاف، وغيرها. ثم تطور الوعي الوطني والسياسي لدى المواطن الكويتي بفعل عوامل التفتح على العالم العربي أولا، والتعليم الذي بدأ ينتشر ويعم على أيدي جماعات من المعلمين من بلاد الشام، ثم من مصر ثانيا، ليكون ذلك دافعا إلى مزيد من المشاركة، حتى كانت ولادة أول مجلس تشريعي في الكويت، سنة 1938، انتقلت به الكويت من الحكم المطلق، إلى الحكم المشترك الفعال. ولم يكن لهذا الأمر أن يحدث، لولا ظهور طبقة من المتعلمين المثقفين من أبناء التجار، واتساع وسائل الاتصال بالدول المجاورة، كالعراق التي كان لها أثرها الكبير في ذلك؛ إذ كانت صحف العراق تنشر مطالب

هؤلاء المثقفين ورغباتهم، كما كانت إذاعة (قصر الزهور) التي كان يديرها الملك غازي، تذيع بياناتهم؛ الأمر الذي مهد لظهور أول حركة إصلاحية في الكويت دأبت على المطالبة بالمشاركة الفعالة في الحكم، مستغلة استمرار الحاكم على نهجه التقليدي في كل الأمور، والخلافات التي كانت تثور داخل الأسرة الحاكمة، وسياسة البطش والإرهاب التي اتبعها الحاكم ضد المعارضين، وتفشي الفساد الإداري، وسعْي السلطة للتلاعب بنتائج الانتخابات في مختلف المجالس، بالإضافة إلى دعم العراق القوي، وعدم معارضة بريطانيا، وتأييد الشيخ عبدالله السالم للمعارضة الهادفة إلى الإصلاح في الداخل، ونشر الوعي بين المواطنين، وقد تقدمت تلك الحركة المعارِضة بعريضة حملها وفد من أعضائها إلى الشيخ أحمد الجابر، تطالب بانتخاب مجلس تشريعي، فوافق، بتأثير العوامل السابقة، وبنصيحة المعتمد البريطاني السيد دي جوري (De Guary). وتم انتخاب ذلك المجلس في يوليو (1938) وانبثق عنه مجلس تشريعي أنجز أول قانون تأسيسي، اعتبر أول دستور مكتوب للكويت، صادق عليه الحاكم، وصار ساري المفعول، وبالغ الأهمية؛ لأنه يؤكد على أن الأمة هي مصدر السلطات، وأن للمجلس سلطات تشريعية ومالية واسعة، لكنها تستثني أملاك الأسرة الحاكمة. أما مبدأ فصل السلطات فإنه لم يكن قائما؛ إذ تولى المجلس التشريعي بعض السلطات التنفيذية والقضائية بالإضافة إلى مهامه التشريعية[6]. والملاحظة الجديرة بالذكر أن العراق في خلال هذه الأحداث كان يعاني قلقا سياسيا بسبب ثورة العشائر، والتغيير الوزاري، والانقلابات العسكرية، إلا أن هذه الفرحة لم تدم طويلا، إذ حُلَّ المجلس بعد أقل من ستة أشهر من مخاضه العسير، بعد إصلاحات مهمة قدمها للبلاد في مجالات التعليم والقضاء والإدارة، وذلك في أواخر ديسمبر 1938. ثم جرى انتخاب مجلس آخر، نجح فيه معظم الأعضاء السابقين، مما أثار حفيظة الحاكم، الذي أراد أن يعدل الدستور القديم، ليضيف إليه ما يعطيه حق الاعتراض على قرارات المجلس، لكن الأعضاء رفضوا هذا الأمر، فحُل المجلس الثاني، وبُطِش بأعضاء الحركة الإصلاحية، ليعود الركود السياسي إلى الكويت حتى عام 1950، حينما تُوفي الشيخ أحمد الجابر. (الرميحي، 1975).

والحق أن ما أصاب المجلسين وأعضاء حركة الإصلاح، كان نتيجة متوقعة لما صاحبه من ظروف سبق الإشارة إليها، ولطموحاته الكبيرة التي أثّرت في القوى الداخلية، وفي المصالح البريطانية في الكويت، بالإضافة إلى أن هذه الحركة كانت ما تزال وليدة، لم تلق التأييد والتشجيع المستمر، بل اصطدمت بتيار المعارضة ولم تستطع أن تخلق وعيا ديمقراطيا لكسب التأييد من الداخل، بالإضافة إلى بعض المعارضة من الخارج. كما أن خوف بريطانيا وتحذيرها من أن تنتقل هذه الحركة الإصلاحية إلى إمارات أخرى في الخليج كان من العوامل البارزة في القضاء عليها، وقد كان لأحداث المجلس عام 1938-1939 ردة فعل عند عبدالعزيز آل سعود الذي عارض وجود المجلس كي لا يمتد إلى السعودية ويحد من سلطاته، بالإضافة إلى خشيته من فكرة هذه الحركة الداعية إلى الاتحاد مع العراق؛ لأنه يرفض أي توسع للهاشميين وبالأخص باتجاه الكويت، وقد ساندت بعض القبائل العربيةِ السعوديةِ حاكمَ الكويت في قمع الحركة، وأرجَع ابن سعود ذلك إلى العلاقة الحميمة التي تربط أسرته بأسرة الصباح.

كذلك أرسل بعض الحكام العرب برقيات تهنئة بمناسبة القضاء على اضطرابات المجلس مثل حاكم البحرين وسلطان مسقط (الجاسم، 1973).

أمام هذه الظروف مجتمعة لا بد من القول: إن سقوط هذه الحركة أمر حتمي طبيعي ولكن العمل بهذه الوثيقة الدستورية قد أنهى الصيغة القبلية والحكم المطلق، وتعتبر من أهم فترات تاريخ الكويت السياسي وتطور نظام حكمه، والتأكيد على مبدأ السيادة الشعبية.

ويضيف الدكتور عبدالفتاح حسن بأن الوثيقة لولا بعض الشوائب كان من الممكن (أن تكون بداية لحياة دستورية في الكويت، فالدول العريقة في الديمقراطية مثل انجلترا وفرنسا، لم تبدأ حياتها الدستورية الطويلة بأكثر مما ورد في هذه الوثيقة) (حسن، 1968: 110).

وبالرغم من خضوع الكويت للحماية البريطانية فإن الوثيقة الدستورية أعطت صلاحيات كبيرة للمجلس؛ حيث نصت المادة الثالثة على أن (مجلس الأمة التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية والاتفاقيات، وكل أمر يستجد من هذا القبيل لا يعتبر شرعيا إلا بموافقة المجلس وإشرافه عليه).

وقد أثارت هذه الوثيقة وصلاحيات المجلس دهشة الانجليز، ويصف الدكتور أحمد أبو حاكمه ذلك الأمر بقوله: (إن قيام المجلس في الكويت في هذا الوقت من تاريخ الأمة العربية – وليس الكويت فحسب – كان له طابع تقدمي) (أبو حاكمة، 1984: 367).

وبعد تعرض المجلس إلى اتفاقيات البترول وإلى أوضاع العمال الكويتيين بالشركة، وربما التعرض إلى اتفاقية 1899 والإصرار على أن تكون علاقة شركة النفط مباشرة مع المجلس، تراجعت بريطانيا عن موقفها الداعم لاستمرار المجلس ورأت بأن المجلس أعطى لنفسه الحق في النظر في الشؤون الخارجية للكويت، وهو ما يتعارض مع اتفاقية 1899 لأن ذلك من اختصاص بريطانيا وحدها[7].

بوفاة الشيخ أحمد الجابر (1950) وانتقال الإمارة إلى الشيخ عبدالله السالم تنتقل البلاد نقلة نوعية كبيرة تدريجية، من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري يتهيأ للاستقلال. فقد جرت في عهده المشاركة الشعبية الفعلية في انتخابات مختلف المجالس كما ذكرنا من قبل، كما ازدهرت الحركة الثقافية والتعليمية، وجرت المطالبة بالاستقلال، فألغيت معاهدة 1899م، مع بريطانيا بتاريخ 19 يونيو 1961، وتبادل الشيخ مع السير وليام لوس وثائق الاستقلال والاعتراف بدولة الكويت، لتبدأ عهدا حديثا حافلا بالتطورات الكبيرة التي جذبت إليها أنظار العالمَين العربي والدولي.

ففي العشرين من يناير 1962 انتُخب أول مجلس تأسيسي، بعد الاستقلال، كُلِّف بإعداد دستور جديد خلال سنة من تأسيسه، يكون دستورا دائما للبلاد، ويواكب الحياة العصرية، وحدث ذلك، وظهر من خلال الأوضاع التي صاحبته، كالتوجه القومي العربي، والتأثر بآراء الوافدين من أبناء الدول العربية. ولكن على الرغم من ذلك تظل الكويت كويتية العلائق والنظم ويظل العراق عراقي العلائق والنظم، سواء في ظل الحكم العثماني أو بعد توحيد العراق وإعلان استقلاله. إلا أن تأثير العراق في الكويت والكويتيين وتأثر الكويتيين بالعراق أمر لا يمكن تجاهله، ولكنه ليس سببا كافيا لأن تكون الكويت جزءاً من العراق، أو مبررا لأن

يطالب العراق بالكويت، أو بتعديل الحدود معها. . . على نحو ما حدث عقب الاستقلال وظهور النظام الدستوري وفق ما سنوضحه في القسم الثاني من هذا البحث.

الادعاءات والمطالب العراقية:

اتضحت - فيما سبق - طبيعة الحكم السياسي في الكويت، والظروف التي صاحبت ذلك، وصورة العلاقة شديدة الوضوح بين العراق والكويت، وطبيعة التجاذب الجغرافي بينهما. . كما اتضحت - قليلا -، بعض أطماع العراق بالكويت، التي نمت شيئا فشيئا لتصبح حقائق في أذهان العراقيين يسعون إلى تحقيقها، بأساليب متفاوتة تتخذ شكل الحذر مرة، والمغامرة مرة أخرى، فكانت النتيجة الفشل دوما، ويرجع ذلك لعوامل عديدة سنذكرها فيما بعد.

ولقد بذل العراقيون خلال السنوات من 1938 إلى 1990 خمس محاولات بارزة لتحقيق طموحاتهم تلك، كانت الأولى في عهد الملك غازي سنة 1938، تبعتها محاولة سياسية نظرية سنة 1958، تمثلت في محاولة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد أن يضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي عضوا ثالثا. وكانت الثالثة عقب إعلان استقلال الكويت سنة 1961 في عهد عبدالكريم قاسم، ثم كانت الرابعة أزمة الصامتة 1972 إلى أن كانت المحاولة الأخيرة - الخامسة - وهي الغزو المأساوي سنة 1990 وما سبقه من أحداث حدودية خلال السبعينيات. . . وفيما يلي تفصيل عن أسباب تلك الأزمات ودوافعها والنتائج التي تمخضت عن كلٍّ منها.

الأزمة الأولى: الملك غازي. عام 1938.

كانت القيادة السياسية العراقية أيام الملك غازي مشبعة بروح القومية العربية، وحب التعاون مع الدول العربية الأخرى ولا سيما الدول المجاورة، وكانت تدَّعي الإخلاص للأمة العربية والرغبة في تحسين علاقاتها مع الدول العربية، من هنا جاء تحسُّن العلاقات بين العراق والكويت، ولكن هذا التحسن قاد العراق إلى الطمع بالكويت، ومحاولة ضمها إلى الحظيرة العراقية، بذرائع متعددة تتمثل في عدد من الادعاءات العراقية؛ منها:

أ - **مشكلة التهريب**: كان العراق يفرض ضرائب جمركية تصل إلى 20٪ على ما يدخله من بضائع، ولا سيما المواد الغذائية، كالشاي والقهوة. على حين أرادت حكومة الكويت أن تشجع تجارتها وتجذب التجار إليها، ففرضت جمارك مخفضة لا تزيد على 4٪ مما شجع المهربين على إدخال البضائع خلسة من الكويت إلى العراق، والإضرار بالاقتصاد العراقي، فلجأت حكومة العراق إلى إثارة القلاقل والمشكلات مع الكويت، واتهامها بتسهيل تهريب البضائع والسلاح إلى القبائل العراقية المتمردة على السلطة فيه. (الجاسم، 1973).

ب - **المنفذ المائي**: وترجع مشكلته إلى سنة 1937 عندما وقَّع العراق مع إيران اتفاقية شط العرب التي تنازل بموجبها عن كثير من المواقع، مما جعله يعاني اختناقا بحريا واضحا، وتهديدا إيرانيا للملاحة في شط العرب، فلم يجد سوى الكويت مجالا يبحث عندها عن منفذ تجاري جديد. (Shikara, 1987).

ج - **اكتشاف النفط**: بالرغم من أن العراق من أوائل الدول العربية التي ظهر فيها النفط إلا أن هذه الثروة كانت تحت سيطرة كل من بريطانيا وفرنسا حسب اتفاقية 1922. وحاولت الولايات المتحدة كسر هذا الاحتكار بالمناداة بسياسة (الباب المفتوح) ودخلت في مفاوضات مع بريطانيا، وجرى توقيع اتفاقية الخط الأحمر عام 1928، وبموجب هذه الاتفاقية فإنه يحق للشركات العاملة في شركة نفط العراق - بالإضافة إلى بعض الشركات الأمريكية - التنقيب عن البترول في حدود الجمهورية التركية الآن والعراق وبلاد الشام. ولم تكن الكويت ضمن هذه الاتفاقية وذلك لاعتماد بريطانيا على اتفاقية 1899 وتعهد الشيخ مبارك عام 1913 بألَّا يمنح أي امتياز للبترول دون موافقة بريطانيا التي أرادت الاستحواذ على بترول الكويت بمفردها وبالرغم من اتفاقية الخط الأحمر فإن بريطانيا حاولت إلغاء سياسة الباب المفتوح والهيمنة على المصالح النفطية في العراق، وكان العراق يعاني من ضائقات مالية ما بين عامي 1936 و1941 حيث سيطرت على السلطة السياسية مجموعة من الحكومات العسكرية التي حاولت تمويل بعض المشاريع الإنشائية وفي عام 1936 جرت محاولات للتنقيب عن البترول في البصرة، ولكن لم يحدث الاتفاق بسبب السياسة

البريطانية للاستئثار بهذا الامتياز دون الشركات الأمريكية، وحاول حكمت سليمان رئيس الوزراء العراقي الحصول على قرض من شركة إنماء النفط البريطانية، ولكنه فشل في ذلك، وفي عام 1938 جرى اكتشاف حقل برقان الكويتي، وربما كان هذا أحد أسباب المطالبة العراقية بضم الكويت، وربما كان الهدف من هذه السياسة آنذاك هو الضغط على المصالح البريطانية بالدرجة الأولى (وهيم، 1982). وإن دعوة الملك غازي بضم الكويت (كانت تُقِض مضاجع الحكومة البريطانية في لندن، وتقلق السفارة البريطانية في بغداد قلقا مستديما ومست مصالحهم البترولية) (الصباح، 199:1988).

وبقدر ما كان اكتشاف البترول سببا للمطالبة العراقية بالكويت فإنه كان عاملا أساسيا في المحافظة على كيان الكويت السياسي، من هذه المطالب.

د - **الحركة الإصلاحية**: وهي التي سبق الإشارة إليها، والتي لولا الخلاف مع الحاكم أحمد الجابر والفساد الإداري الذي صاحب حكمه، وتقييد الحريات العامة، لما كان لها ظهور أو مبرر للوجود. وقد ظهرت تحت اسم «الكتلة الوطنية» وقادها عدد من الشبان المثقفين، الذين شجعهم العراق وكان جلهم ممن تلقى تعليمه في مدارسه ومعاهده، أو من ذوي الأملاك فيه، ويرون في حكومات العراق آنذاك أملا ومنقذا من الجهل والتخلف والفساد، وقد ساعدتهم في ذلك إذاعة (قصر الزهور) التي أثارت الرأي العام الكويتي، مما أدى - كما عرفنا من قبل - إلى حل المجلس التشريعي في 1938/12/21، وملاحقة أعضائه وإلحاق الأذى بتلك المعارضة، وقد رد الملك غازي على ذلك بمصادرة أملاك الشيخ في العراق.

هـ - **الروح القومية**: شجع الحديث عن القومية العربية، وروح الوحدة العربية بين حكام العراق ووزرائه، الملك غازي على السعي لتحقيق ذلك الأمر الذي يمثل حلم جده الشريف حسين. وكان رئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني من أكثر المؤثرين فيه، وكذلك أعضاء حزب الاتحاد الوطني، ونوري السعيد، مما جعل الملك نفسه أكثر الناس حماسة لهذا الأمر... فكانت البداية بالتوجه نحو ضم الكويت من منطلق وحدوي يحقق مصالح الكويت، ويضمن مستقبلها. لكن هذه السياسة لم تجِد ما طمحت إليه من نجاح في الكويت، فكان لا بد من التفكير في فرض

الوحدة بالقوة العسكرية. ولولا خوف العراقيين من إثارة كل من إيران والسعودية، ومن إثارة حفيظة بريطانيا، لوقع ذلك الأمر، ولا أدل على ذلك من اتصال السفير البريطاني في العراق بالملك نفسه الذي طمأنه ووضح له أن الهدف من ذلك كله إنما هو حث حاكم الكويت على القيام بإصلاحات عامة في بلده. ولكن الحقيقة غير ذلك تماما، فقد صدرت الأوامر إلى محافظ البصرة، وعدد من الضباط، وإلى اللواء محمد أمين العمري، قائد الفرقة الأولى بالتهيؤ للتحرك نحو الكويت لضمها بالقوة، ووعده بالإمارة على الكويت، لكن تلك القوات لم تتحرك، وتهرَّب أكثر هؤلاء الضباط من ذلك، خوفا من ردة الفعل البريطانية، ولا سيما أن بريطانيا كانت ما تزال تملك قواعد عسكرية في العراق نفسه (فرج، 1987).

وبوفاة الملك غازي بحادث سيارة غامض في الرابع من أبريل عام 1939، انتهت المغامرة الأولى، التي كانت نقطة البداية لادعاءات عراقية لاحقة. والملاحظة الجديرة بالذكر والتسجيل، أن الادعاء بالتهريب الجمركي وضيق المنفذ المائي لا يمثِّلان أسبابا كافية للمطالبة بضم الكويت، إنما هناك أسباب حقيقية تتمثل في تحقيق حلم الوحدة العربية الذي كان يساور الأسرة الهاشمية، والتخلُّص من المضايقات الإيرانية للملاحة في شط العرب، والاستحواذ على ثروة الكويت النفطية بالإضافة إلى عوامل داخلية كان لها دور كبير في ذلك التفكير؛ يأتي في مقدمتها الطموح السياسي للقيادة العراقية، والخلافات الداخلية، والصراع القبلي والقومي، والتمرد الكردي المتواصل، مما دفع القيادة العراقية للقيام بمغامرة تنهي تلك المشكلات الداخلية، وتشغل فئات الشعب العراقي بأمر جديد كبير، هو ضم الكويت إلى العراق من منطلق قومي وحدوي بحجة أن الكويت تتبع قضاء البصرة في ظل العثمانيين، وأنَّ العراق وريث العثمانيين في ذلك، فهو صاحب الحق في امتلاك الكويت التي كان الاستعمار البريطاني قد اقتطعها وفصلها عنه!

الأزمة الثانية: الاتحاد الهاشمي عام 1958.

أن محاولة الملك غازي لم تمُت نهائيا بموته، فثمة أصوات كانت ترتفع من حين لآخر تجدد الدعوة إلى ذلك؛ ففي عهد الملك فيصل الثاني ورئيس وزرائه نوري السعيد، أُعلِن عن اتحاد هاشمي بين العراق والأردن لمواجهة

الوحدة التي قامت بين سورية ومصر باسم الجمهورية العربية المتحدة. وكان الاتحاد الهاشمي يعاني من أزمات مالية، فالعراق يشكو من العجز المادي، والأردن يعتمد على المساعدات الخارجية، والحل الذي ينقذ الاثنين إقناع الكويت بالانضمام إلى الاتحاد على قدم المساواة مع دولتيه، أو إجبارها على ذلك بالقوة. وقد كتب نوري السعيد مذكرة إلى الحكومة البريطانية توضح تلك الرغبة، ولكن الرد البريطاني جاء فاترا، لذا قام نائب رئيس الوزراء العراقي بمقابلة الشيخ عبدالله السالم في لبنان ثم دعاه لزيارة بغداد لإغرائه بالانضمام إلى الاتحاد العربي الهاشمي، لكنه رفض ذلك الطلب بشدة، فلم يملك نوري السعيد إلا أن هدَّد بالقوة لإجبار الكويت على الانضمام إلى الاتحاد الهاشمي، وليس إلى العراق، ليخفي بذلك أن تكون له أطماع معينة في الكويت، وعلى الكويت - بعدها - أن تتحمل المسؤوليات الناجمة عن رفضها المشاركة في مسؤوليات الوحدة العربية، وفي مواجهة خطر إسرائيل!!. (الأزدي، 1982).

ولا تخفىٰ على كل ذي نظر الرغبة السياسية القانونية للعراق في تغطية أطماعه الحقيقية، وعدم إظهار مخاوفه من جارته الكويت التي كان ينمو بين مواطنيها تيار فكري يؤكد شخصية الكويت واستقلالها، وتيارات سياسية أخرى لا يرغب العراق في أن تنمو في الكويت، كالتيار الناصري الذي وجد له كثيرا من المناصرين الكويتيين، على حين كان يلقى معارضة العراق الذي ما أنشأ اتحاده الهاشمي إلا لمواجهة ذلك الخطر الناصري!.

أما نهاية تلك الأزمة، فتكشف حقيقة تلك النوايا والأطماع، فقد وافقت الحكومتان البريطانية والأمريكية على دفع معونات مالية لسد العجز في ميزانية الاتحاد، فبدأت نهاية تلك الأزمة تتقلص حتى انتهت بمقتل الأسرة الهاشمية ونوري السعيد في أعقاب ثورة 14 يوليو (تموز) 1958، لتتحسن العلاقات - عقب ذلك - بين الكويت والعراق لتبدأ بعد سنوات قلائل أزمة جديدة أخطر مما سبقتها.

الأزمة الثالثة: أزمة الاستقلال عام 1961:

ليست الأزمة الثالثة وليدة أسباب جديدة أو عوامل تضاف إلى العوامل السابقة. وسيبقى اكتشاف النفط، والطمع العراقي الكبير فيه، العامل الأول مهما تعددت الأقوال وتباينت الآراء. بل سيبقى غير هذا العامل رداء يخفي وراءه تلك الأطماع، التي لم يجرؤ العراقيون على الإفصاح عنها كاملة، خوفا من بريطانيا، أو اتقاء لمخاطر خارجية أخرى، أو عربية، أو محلية عراقية.

ترجع بوادر هذه الأزمة إلى التاسع عشر من يونيو 1961 العام الذي تبادل فيه الشيخ عبدالله السالم والمندوب السامي البريطاني مذكرة الاستقلال وإلغاء معاهدة 1899، وإعلان اتفاقية جديدة تمنح الكويت استقلالها من جهة، ولا ترى مانعا من أن تقدم بريطانيا المساعدة إذا ما اقتضى الأمر ذلك من جهة أخرى.

وقد رحب العراقيون بإلغاء الاتفاقية السابقة، ولكنهم بعد ستة أيام من إعلان الاستقلال أعلنوا من خلال إذاعة بغداد أن الكويت جزء من العراق، وعقد رئيس الوزراء العراقي عبدالكريم قاسم مؤتمرا صحفيا في الخامس والعشرين من يونيو 1961 طالب فيه بضم الكويت إلى العراق لأنها تتبع قضاء البصرة، وأنه سيَصْدُر مرسوم جمهوري بتعيين شيخ الكويت قائمقام لها، كما وزع العراقيون على الدبلوماسيين الأجانب في بغداد مذكرة تؤكد حقيقة أن الكويت كانت جزءاً من البصرة تحت راية العثمانيين، وأن بريطانيا الإمبريالية هي التي خلقت وضعا جديدا بفصل الكويت عن العراق بإعلان استقلاله، وأن العراق يرفض ذلك الاستقلال، وسيقطع علاقاته الدبلوماسية مع أي دولة تقيم علاقات مع الكويت. وفي سبيل ذلك اتخذت حكومة العراق عددا من الإجراءات الشكلية، كإلغاء تأشيرات السفر للكويتيين، والوعد بتعيين حاكم للكويت أو محافظ لها، ورفع شكوى إلى مجلس الأمن (Mostyn, 1991).

وبالمقابل فإن الكويت قابلت الموقف العراقي بالدهشة الكبيرة، ولم تكن تملك إلا أن تدافع عن كيانها، فبدأت تنشر الوثائق التاريخية التي تؤكد تمتع الكويت بالاستقلال عن العراق منذ نشأتها السياسية، ولم تكن للدولة العثمانية عليها سوى السيطرة الاسمية، وسعت لدى الدول الشقيقة والصديقة تطلب العون، وهي تعمل على تأكيد سيادتها، فكانت التلبية البريطانية أسبق من غيرها، إذ

سرعان ما وصلت القوات البريطانية تحت اسم عملية ڤانتيج Vantage بهدف ردع التهديدات العراقية، ولم تكن الكويت في خلال ذلك قد قبلت في الأمم المتحدة أو في الجامعة العربية فسعت لتحقيق ذلك، لكن الجامعة العربية اشترطت عليها انسحاب القوات البريطانية، ووافقت الكويت على ذلك، بهدف القضاء على أطماع قاسم، والحصول على مساعدات عربية. وتحقق للكويت ما أرادت، ووصلت إليها قوات من الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية) والسعودية والسودان وتونس والأردن. لتكون هذه الخطوة بداية النهاية لهذه الأزمة التي افتعلها عبدالكريم قاسم، وجند لها حشداً إعلاميا كبيرا، وكان يحلم بأن يحقق ضمها بالقوة العسكرية التي كان هو على رأسها آنذاك، ولكن الاتجاه إلى ضم الكويت بالطرق السياسية والسلمية والذي يمثله وزير الخارجية العراقي هاشم جواد، تغلب على الاتجاه العسكري، وتمكن المدنيون من إيقافه (نور، 1990)، بعد زوبعة كبيرة، وادعاءات ذات أبعاد لا تَخفى حقائقها على أحد، وتردد كبير في تنفيذ التهديدات المعلنة. . . فلماذا فعل قاسم هذا؟ وما العوامل الحقيقية وراء هذه الأزمة المفتعلة؟

إن أسبابها عراقية وشبيهة بأسباب الأزمتين؛ الأولى والثانية، وألخصها متجنبا التكرار؛ فالعراقيون على الصعيد الاقتصادي يرون أنه لا تناسب بين مساحة الكويت وعدد سكانها من جهة، والاحتياطي النفطي الكبير الذي تمتلكه، من جهة أخرى، وأن من حقهم وحق العرب المشاركة فيه. هذا بالإضافة إلى الضائقات المالية التي كان العراق يعانيها، وإلى خوف العراق الذي كان يفاوض شركات البترول العاملة فيه من أن يُستخدم النفط الكويتي ضده مثلما استُخدِم من قبل ضد ثورة مصدق عام 1953، مما أدى إلى إسقاطه. . . وربما كانوا يريدون أن يسيطروا سيطرة كاملة على صناعة النفط، أو على الأقل ابتزاز بعض الأموال من الكويت. وعلى الصعيد السياسي يرى العراقيون أن علاقات الكويت ببريطانيا بقيت قوية، على الرغم من أن الكويت لم تكن تملك أيا من «مقومات» الدولة بالمفهوم المتعارف عليه، وأن الكويت من الناحية العملية ما تزال مستعمرة بريطانية[8].

يضاف إلى ذلك رغبة عبدالكريم قاسم في قيادة الاتجاه اليساري في العالم العربي، ومنافسة الاتجاه القومي الذي يقوده الرئيس جمال عبدالناصر، وكذلك

رغبة قاسم في شغل المواطن العراقي – ولا سيما الأكراد – عن التفكير في المشكلات الداخلية، بصرفه عنها إلى أمور خارجية. وربما كان لإخفاق العراقيين – جغرافيا – في تطوير ميناء البصرة أو إنشاء ميناء جديد يمكن تطويره في أم قصر أو غيرها، دور كبير في تحريك أطماع قاسم بالكويت، عن طريق استئجار بعض أراضيها، أو ضمها بأية وسيلة كانت، ، أو بالضغط عليها، أو بعرض ماء شط العرب العذب عليها. . . وهذا يُذكِّرنا بموقف مناقض؛ إذ عندما كانت الكويت تعاني مشكلة الحصول على المياه العذبة كان العراقيون يمنعونهم في بعض الأحيان من الحصول على مياه شط العرب التي كانت تنتهي إلى البحر.

يضاف إلى ذلك كله عاملان؛ أولهما: شخصية عبدالكريم قاسم نفسها، وتفكيره الخاص؛ فقد كان يخشى أن تطالب السعودية بالكويت قبل أن يفعلها هو، كما كان يتطلع إلى زعامة العالم العربي، ومنع تيار القومية العربية من الانتشار، ومعاداة نظام الحكم في الكويت، باعتباره – من وجهة نظره – نظاما مرتبطا بالمصالح الامبريالية، وكان فوق هذا كله – كما أكدت أكثر من دراسة – مصابا بشيء من الاختلال العقلي (دوكاس، 1973) وفوضى التفكير [9]. وثانيهما: العامل البريطاني من وجهة النظر العراقية التي ترى أن استقلال الكويت كان صناعة بريطانية هدفها السيطرة على موارد النفط، والاستئثار بالاستثمارات الكويتية وربط الدينار الكويتي بالجنيه الإسترليني، والدليل هو سرعة الاستجابة البريطانية بالتدخل العسكري. على حين كان الغرب بزعامة بريطانيا، يرى أن الاتحاد السوفييتي سابقا، هو المحرك الأساسي لهذه الأزمة، بهدف تحقيق مكاسب له في إيران أو في منطقة الخليج العربي، وهذا ما جعله يستخدم حق النقض (الفيتو) ضد انضمام الكويت إلى الأمم المتحدة. يضاف إلى هذا كله رأي يتبناه بعض الدارسين، يشير إلى أن عبدالكريم قاسم كان ينفذ مؤامرة بريطانية في المنطقة. (الغنيم وآخرون، 1991).

تلك هي جملة الأسباب والملابسات التي صاحبت أزمة عبدالكريم قاسم مع الكويت، والتي تعطي صورة واضحة لقلق تلك الشخصية، وعدم استوائها فكريا، لأن الأمور تقاس بمقدماتها ونتائجها. . . فماذا حققت تلك المقدمات من نتائج؟ أو ماذا حقق قاسم من وراء افتعال تلك الأزمة؟

على صعيد الكويت ظلت الكويت مستقلة كما هي؛ حيث فندت الادعاءات التاريخية للعراق الحديث، الذي جاء توحيده من قِبل بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى. وعلى صعيد دول الخليج وإماراته، فإنها ترددت، بعد ظهور مطامع العراق في أن تطالب باستقلالها أو أن تعلنه خوفا من طمع الدول الإقليمية المجاورة.

وعلى الصعيدين العربي والدولي، فإن هذه المطامع قد زادت في تفكك العالم العربي، وكراهية الشعب الكويتي للعراق، وخلق نزعة إقليمية تضر بالوحدة العربية. كما أعطت التدخل البريطاني شرعية دولية للبقاء في منطقة الخليج دون إثارة الشبهات أو المعارضة. هذا، وقد أسهمت الجامعة العربية إسهاما جزئيا في حل هذه الأزمة، حين قَبِلَتْ الكويت عضوا فيها، ليكون هذا بداية النهاية للأزمة، أو لعهد عبدالكريم قاسم، الذي أُطِيحَ به بانقلاب فبراير 1963 الذي أدى إلى إعدامه، وإلى اعتراف الحكومة الجديدة بالكويت في اكتوبر 1963 لتعود العلاقات إلى التحسن، وإلى بناء المشاريع المشتركة، إلى أن كان عام 1972 لتظهر بوادر أزمة جديدة.

الأزمة الرابعة: أزمة الصامتة عام 1973:

ليست الأزمة الرابعة – أزمة الصامتة – أزمة جديدة الأهداف والدوافع، ولكنها صورة مصغرَّة مكرَّرة لما سبق، تؤكد المطامع العراقية في الكويت؛ إذ لم يستطع العراقيون بعد إخفاق محاولة عبدالكريم قاسم أن يكتموا أطماعهم ويلجموها، على الرغم من اعترافهم – بعد مقتل قاسم – بالكويت وتحسن العلاقات بين البلدين، وأن العراق اعترف باستقلال الكويت (على المستويين القانوني والسياسي بصورة لا لبس فيها، وظل محتفظا بسفارته المعتمدة لدى الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة حتى يوم العدوان الغادر عليها في 2 أغسطس 1990، ثم ادعى عقب ذلك أن الكويت جزء من العراق)[10]. حيث ورد في اتفاقية 1963 في البند أولا (تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ 1932/7/21 والذي وافق

عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ 1932/8/10) . ويؤكد الدكتور حسين البحارنة أن هذا النص يعني أن العراق اعترف اعترافا كاملا باستقلال الكويت، وحسب حدود عام 1932 (البحارنة، 1991).

وهذا الاعتراف أنهى كل مطالب العراق السابقة بالكويت. ولكن هذا الاتفاق والاعتراف لم يحل مشكلة الحدود التي لم تحدد بصورة دقيقة في اتفاق عام 1932. حيث أكد العراق أثناء مفاوضات ترسيم الحدود بأن اعترافه بالكويت كان الهدف منه هو التخلي عن مطالب عبدالكريم قاسم بها، أما الحدود فقد اعترض العراق على ترسيمها بهذه الصورة، وأكد (أن تلك الاتفاقات عقدت حين كان العراق لا يزال تحت سيطرة أجنبية، ولذلك فإن التفاوض عليها لم يكن حرا، وأن تعديل الحدود لمصلحة العراق أمر ضروري إذا أريد أن تكون الحدود موضع قبول(خدوري، 1985). ولتأكيد هذا الاعتراف عمدوا إلى أساليب التحرش بالحدود والتوغل في الأراضي والجزر الكويتية؛ ففي عام 1966 اجتاحت قوات عراقية جزيرة بوبيان، عقب محادثات الكويت وإيران حول تقسيم الجرف القاري. وفي عام 1967 توغلت قوات أخرى في منطقة حقل الرتقة (الرميلة)، ولكن أمْكن التغلب على ذلك، وحُلت هذه المشكلة، وتحسنت العلاقات من جديد بعد أن حصلت العراق على قرض مالي من الكويت. (الغنيم وآخرون، 1991). وفي عام 1979 ألغت إيران من جانبها فقط معاهدتها مع حكومة العراق حول تنظيم الملاحة في شط العرب، ليفاجأ الكويتيون بقوات عراقية ترابط في أراض كويتية – كما أعلن ذلك وزير الخارجية الكويتي – بحجة حماية العروبة من احتمال هجوم إيراني وشيك على ميناء أم قصر[11]. وتعلو حدة هذه التحرشات في شهر نوفمبر سنة 1972؛ حين ترابط قوات عراقية في الأرض الكويتية وتطوق مخفر الصامتة، وتقوم الحكومة العراقية بشق طريق يوصل إلى تلك القوات. واحتجت الكويت دبلوماسيا على ذلك لدى العراق، فقام وزير خارجيته بزيارة الكويت بغية حل هذه المشكلة، ولكنه حمل معه مطالب العراق التي تدَّعي أن جزيرتي وربة وبوبيان جزء من العراق، وهو نفس الكلام الذي ردده نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك صدام حسين، ولكن وزير الخارجية الكويتي أكد أن «الكويت لن تتنازل عن شبر واحد من أراضيها وأنه ليس في طوق «مقدرة» أحد أن يوافق أو يقرر ذلك،

وأن الكويت تدرك الأهمية الجغرافية للممرات المائية شمال الخليج بالنسبة للعراق، وأنها لذلك على استعداد للدخول في مفاوضات مع العراق لكي تسهل له استخدام هذه الممرات. . . ولكن ذلك يجب أن يكون بعد الانتهاء من ترسيم الحدود»[12].

لهذا قامت القوات العراقية في 20 مارس 1973 باحتلال مركز الصامتة والمطالبة بجزيرتي وربة وبوبيان والشريط الساحلي المقابل لهما بحجة أنها أراضٍ عراقية وقعت تحت السيطرة الكويتية. وكان هدف العراقيين من ذلك إنشاء ميناء ضخم يطل على الخليج، ويفتح للعراق بابا على عالم التجارة، ولا سيما بعد إخفاق محادثاته مع كل من سورية ولبنان حول تنظيم مرور النفط العراقي إلى البحر الأبيض المتوسط[13].

لذلك أُعلِنت حالة الطوارىء العامة في الكويت، وأُغلِقت حدود البلدين، وصاحب ذلك حرب سياسية عدائية، ولا سيما من العراق الذي أعلن وزير خارجيته أن (كل الكويت متنازع عليها، وهناك وثيقة تقول بأن الكويت عراقية، ولا توجد وثيقة تقول إنها ليست أرضا عراقية، وأن جزيرتي وربة وبوبيان لا نأخذهما من الكويت ولكن نتخلى عن الكويت لأجل الجزيرتين). (أسيري، 1992).

وجراء ذلك استنكر العالم العربي ما حدث، ولكنه دعا الطرفين إلى ضبط النفس، وتحركت قوات سعودية إلى الحدود السعودية/الكويتية، وكذلك قوات أمريكية باتجاه شمال الخليج. . . وكادت الأمور أن تتفاقم لولا توسط بعض الدول العربية، والأمين العام للجامعة العربية، لتنسحب تلك القوات العراقية، ويقوم وزير خارجية العراق بزيارة الكويت ومحادثة المسؤولين فيها، لكن محادثاته أخفقت لأنه لم يكن يملك صلاحيات المفاوض، وإنما كان حامل شروط ومطالب تتلخص في أن العراق يريد جزيرتي وربة وبوبيان والشريط الساحلي المقابل لهما. . . أما الكويت فكانت تطالب بالحفاظ على خط الجامعة العربية الذي أُقِر بعد أزمة 1961 وترسيم الحدود بين البلدين من دون مقايضة أو مبادلة، ولكنها في الوقت نفسه، تتفهم مطلب العراق وحاجته إلى ميناء واسع على الخليج، إلا أن ذلك لن يكون على حساب كرامة الكويت، أو من غير حفظ لحقوق البلدين.

وكان من نتائج هذا التفهم الكويتي حصول العراق على قرض كبير من الكويت مساعدة له، وتفريجا عنه. (أسيري، 1992)، لكن العراق لم يف بالتزاماته، ولم ينفذ اتفاقيتي 1932 و1963 بل ظل يماطل ويداهن، واستخدم قضية ترسيم الحدود بين البلدين سلاحا للضغط على الكويت، وابتزاز أموالها أو أراضيها، إن أمكن، ولا سيما حين يتعرض لأزمة مالية أو سياسية، خارجية أو داخلية؛ إذ سرعان ما يتخذ من مشكلة الحدود وسيلة ليصرف بها الأنظار عما لديه من مشكلات، أو ليحول أنظار العراقيين إلى ما يلهيهم عن مشكلات العراق وقلاقله الداخلية.. أو يتخذها وسيلة للضغط والابتزاز، على نحو ما حصل في مايو 1972 حين أعلن وزير الخارجية العراقي مرتضى عبدالباقي أن العراق مستعد لحل مشكلة الحدود ولكن بالشروط الآتية:

1 - التنسيق السياسي بين العراق والكويت ولا سيما حول قضايا الخليج.

2 - استثمار رأس المال الكويتي في العراق.

3 - سماح الكويت للأيدي العاملة العراقية بالعمل في الكويت بصورة حرة ومفتوحة.

4 - التعاون في مجال الدفاع المشترك.

5 - إيجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت[14].

وهي شروط مجحفة بحق الكويت، ولا تعني سوى التبعية الكاملة للعراق، بل هي احتلال واضح، وليست مفاوضات حول الحدود. كما أنها تؤكد الأطماع السابقة في أجزاء من الكويت، أو في الكويت كلها، أو على الأقل توجد فرصاً أفضل للعراق، وتخلط الأوراق وتضيِّع حق الكويت في الحفاظ على أرضها وشخصيتها. ولمَّا لم تتحقق للعراق مطالبه عاد إلى سياسة التحرش بالأرض الكويتية؛ إذ توغل سنة 1976 لمسافة أربعة كيلومترات في الأراضي الكويتية. أو إلى سياسة المطالبة بالجزر أو تأجيرها للعراق، أو الابتزاز المادي، على نحو ما حدث حين تنازَل العراق لإيران عن نصف شط العرب في اتفاقية الجزائر 1975 وراح يطالب الكويت بتعويضه عن ذلك... وهكذا لا يترك العراق مناسبة إلا سخرها لخدمة أهدافه، والضغط على الكويت... من غير أن يتناول قضية الحدود التناول الذي تستحقه، بحيث تراعى الأصول الدبلوماسية، والاتفاقيات

الدولية، وتعطى لها الأهمية المناسبة، لما لقضايا الحدود بين البلاد من خطر على مستقبل أي بلد ومكانته، وأثر ذلك في العلاقات بين الدول. لكن العراق أرادها هكذا، قضية قائمة وغير قائمة، يبرزها إلى الوجود حين تكون له مصلحة، ويطلب تناسيَها حين تتحقق مصالحه مترقبا فرصة قد تسنح له بضم الكويت منتهكا بذلك القانون الدولي، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلاقات حسن الجوار.

الأزمة الخامسة: الغزو عام 1990:

تعد الأزمات السابقة إرهاصات حقيقية تمهد لأزمة الغزو الأخير، وتؤكد أن العراق سيفعلها ذات يوم، وقد فعلها - كما هو معلوم - في الثاني من أغسطس عام 1990 متحديا الإرادة العربية، وإرادة المجتمع الدولي، وقدرات العراق كاملة؛ إذ وضعها على المحك الحقيقي، متمثلا أمام ناظريه أحد احتمالين يتساويان في مدى التحقيق، على حسب تقديراته: النصر أو الانتحار.

ولم يكن هذا الغزو وليد سنواته الأخيرة، أو وليد رغبة طارئة لدى حكام العراق، بل كان حلماً يراودهم منذ عام 1938، واستطاع صدام أن ينجز ذلك الحلم وأن يثبت من خلاله أنه يحقق بذلك ما عجز أسلافه عن تحقيقه؛ ففي الثاني من أغسطس عام 1990 قامت القوات العراقية باحتلال الكويت، وفي الخامس من أغسطس من نفس العام أُعلِن أن الكويت أصبحت جمهورية، وفي الثامن منه أُعلِن عن ضم الكويت إلى العراق بشكل نهائي، وجاءت هذه الإجراءات بصورة فورية وفيها نوع من التحدي للقرارات الدولية والعربية. ثم إن ما سبق الغزو في سنوات قلائل يؤكد ذلك العزم المدبر والمخطط له تخطيطاً دقيقاً، فقد كان بين العراق والكويت خلاف حول نقطتين: أولهما قديمة تتعلق برغبة العراق في استئجار أو انتقال جزيرتي وربة وبوبيان إلى أملاكه، وثانيهما مطالبة العراق للكويت بأن تعفيها من القروض التي قدمتها له في أثناء حربه الطويلة مع إيران. وكان ذلك الخلاف تمهيدا لإثارة الادعاءات القديمة، وإلهابا لمشكلة لم تكن لتقوم إلا في أذهان العراقيين، على حين خلت أذهان العالم - وحتى الكويت - مما يمكن أن يثار ويزداد التهابا واشتعالا... فقد صاغ العراقيون مذكرة وجهها وزير الخارجية طارق

عزيز إلى أمين عام الجامعة العربية في 1990/7/15، تتضمن بعض الاتهامات الموجهة لكل من الكويت والإمارات تمهيدا لإثارة الأزمة مع الكويت كما ذكر في مستهل البحث.

ومن خلال ذلك أعطى العراق لنفسه المبرر القانوني ليقْدِم على الغزو وبدعم من بعض الدول العربية ولا سيما اليمن والأردن شريكي العراق في مجلس التعاون العربي. ويمكن رصد الموقف اليمني من السلوك التصويتي Voting behaviour في مجلس الأمن بالرغم من إعلان وزارة الخارجية اليمنية عدم الموافقة على الغزو ومطالبتها بانسحاب القوات العراقية من الكويت، ولكن السلوك التصويتي يغاير ذلك التوجه؛ حيث صدر قرار مجلس الأمن رقم 660 بتاريخ 1990/8/2 والذي يدين الغزو بدون مشاركة مندوب اليمن في التصويت، بينما صوت ضد القرار رقم 666 القاضي بفرض الحظر الاقتصادي على العراق بسبب الغزو، وكذلك القرار رقم 678 المتعلق باستخدام الوسائل الضرورية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، والتي تبيح استخدام القوة العسكرية ضمنيا لإخراج العراق من الكويت. وامتنعت عن التصويت في خمسة قرارات تَقَرَّر فيها إدانة العراق أو فرض عقوبات عليه[15]. أما على الصعيد العربي فقد رفض اليمن إدانة الغزو العراقي في البيان الذي صدر بعد مؤتمر القمة العربي في القاهرة في 1990/8/10. وكذلك موافقته على المبادرة التي طرحها العراق يوم 1990/8/12 والتي علق فيها انسحابه من الكويت على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وانسحاب سوريا من لبنان والاعتراف بحق العراق الشرعي في الكويت (زكي، 1990).

ويعتبر الموقف الأردني الأكثر تأييداً للعراق، حتى أن صحيفتي الجارديان البريطانية ونيوزويك الأمريكية أعلنتا أن الملك حسين كان على علم مسبق بالغزو العراقي للكويت قبل وقوعه، ولقد أعلن الأردن عدم اعترافه بضم العراق للكويت ولكن بالرغم من هذا الإعلان فإن المواقف الأردنية ظلت متحيزة إلى جانب العراق؛ حيث تحفَّظ الأردن على قرارات القمة العربية المنعقدة في القاهرة في 1990/8/10.

وقام رئيس وزراء الأردن بزيارة إلى دمشق في محاولة لفتح خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر عبر الأراضي السورية، وقد صرَّحت السيدة تاتشر رئيسة

وزراء بريطانيا السابقة بأن الملك حسين (يجب ألا يفاوض نيابة عن العراقيين بل عليه تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تفرض الحصار ضده)[16]. وقد اتَّهَم الملك حسين الدول الخليجية بأنها وراء انخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى استخدام العراق لميناء العقبة الأردني، وإلغاء الأردن للرسوم المفروضة على نقل البضائع للعراق، وقد أيدت الأردن مبادرة صدام حسين في 1990/8/12 والتي تربط الانسحاب العراقي من الكويت بقضايا سبق ذكرها. وفي 1991/2/14 طالب الملك حسين بوقف الغارات الجوية التي دمرت البنية الأساسية للعراق بالإضافة إلى المواقف الشعبية والمظاهرات ووسائل الإعلام المؤيدة للعراق. (عبدالله، 1990).

ويبرر الدكتور فهمي جدعان موقف الأردن بأن الملك حسين تعرض للإهانة أثناء زيارته للكويت في عام 1988 مما أدى إلى قطع الزيارة بالإضافة إلى العلاقة الشخصية التي تربط الملك حسين بالرئيس العراقي، واعتماد الأردن على النفط العراقي[17]. والملاحظ أن الأردن تخلت عن دور (التوازن التقليدي) وانحازت للعراق الذي طرح مشكلة التنمية الاقتصادية العربية واستفادة العرب من الثروة البترولية. واعتقاد الملك حسين أنه إذا كسب صدام حسين واحتفظ بالكويت فإنه سوف يفوز بمكافأة كبرى، وإن خسر فإن الملك حسين لديه من الخبرة وحسن التدبير واللعب على سياسة التوازن ما يمكنه من العودة إلى أصدقائه، وبالفعل فقد عادت العلاقات الطبيعية بين الولايات المتحدة والأردن، وجرى توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، ونما ارتباطه بعلاقات جيدة مع عُمان وقطر، وتحسنت علاقاته تدريجيا مع السعودية وأخيرا جرى اجتماع وزير خارجية الكويت مع وزير خارجية الأردن في شهر سبتمبر 1995.

أما الباحثون فيحصرون أسباب الغزو في:

أ – الادعاء التاريخي الذي يعلنه العراق دائما ، بأن الكويت جزء عراقي فَصَم الاستعمار عُروته (القضاء السليب) متناسياً أن الكيان السياسي للعراق الحديث أيضاً صنعته الدول الاستعمارية بعد وضعه تحت الانتداب البريطاني في عام 1920 ولم تُضَمّ ولاية الموصل إلى إقليم العراق إلا في عام 1926 وكان وضع حدوده على هذا الأساس، وتطابق عندئذ الواقع الجغرافي مع الكيان السياسي

وبعد انتهاء الانتداب البريطاني على العراق ثمُ انضمامه إلى عصبة الأمم عام 1932 اعترف العراق بالكويت وبحدودها حسب الاتفاقية الأنجلو/عثمانية عام 1913 (الأعظمي، 1991). وبحسَب هذا الاعتراف تنتهي أية مطالب تاريخية للعراق بالكويت، ومن جهة أخرى لا يعتبر العراق وريثا للدولة العثمانية إلا في حدود إقليم العراق الذي كان يخضع للانتداب البريطاني بعد تنازل تركيا عن ممتلكاتها وفقا لمعاهدة سيفر عام 1920 وكذلك حسب المادة 16 من معاهدة لوزان 1923 وتأكيدا لهذا الواقع السياسي حاول العراق إعادة ترسيم الحدود بين البلدين أكثر من مرة. وفي عام 1940 بعثت الحكومة البريطانية بمذكرة إلى العراق بشأن ترسيم حدوده مع الكويت، وجاء الرد العراقي بأنه يطلب تأجيل ذلك حتى يُنتهى من حل كافة المشاكل الحدودية بين كل من العراق والكويت والسعودية دفعة واحدة، وفي عام 1952 حاول العراق تعديل الحدود بين البلدين بإدخال جزيرة وربة الكويتية ضمن الحدود العراقية مقابل تعويض الكويت بمساحة من الأراضي في شمال الكويت، لكي يتمكن العراق من بناء ميناء أم قصر، وفي عام 1954 عرض العراق تزويد الكويت بالمياه العذبة مقابل أن تنتقل ملكية جزيرة وربة بالإضافة إلى منطقة بطول 4 كيلومترات على الساحل لبناء وحماية ميناء أم قصر (العنزي، 1991).

وتأكيدا لهذا الواقع السياسي بعث عبدالكريم قاسم رئيس وزراء العراق إلى حاكم الكويت برسالة في 1958/8/12 وافق من خلالها بالسماح بحرية (النقل والتنقل بين بلدينا)[18].

ويعزز هذا الواقع السياسي انضمام الكويت إلى بعض المنظمات الدولية قبل الاستقلال دون اعتراض العراق، ومنها الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية عام 1959، ومنظمة الأوبك، والمجلس الاقتصادي التابع للأمانة العامة للجامعة العربية، وكذلك منظمة الطيران المدني عام 1960، ومنظمة العمل الدولية 1961 (الصباح، 1992)، بالإضافة إلى اعتراف العراق بصورة رسمية بالكويت عام 1963 وإقامة علاقات دبلوماسية وتطبيع مختلف العلاقات بين البلدين حتى يوم الغزو.

ونلاحظ من خلال هذا الموجز التاريخي بأن الخلاف بين الجانبين منذ عام 1932 ليس في تبعية الكويت للعراق، وإنما في عملية إعادة ترسيم الحدود بين

البلدين ولهذا ينتفي الحق التاريخي بتبعية الكويت للعراق، ولكن تأتي إثارة هذا الادعاء من جانب العراق لابتزاز الكويت وعلى فترات زمنية متباعدة تبعاً للظروف العراقية إقليميا ودوليا.

ب - **المعاناة الاقتصادية للعراق**، يعتبر الدافع الاقتصادي من الأسباب الرئيسة للغزو؛ حيث كان العراق يعاني من مشاكل اقتصادية بسبب الديون المتراكمة عليه نتيجة حربه مع إيران؛ حيث بلغت تكاليف هذه الحرب 452 مليار دولار، بالإضافة إلى ديونه لكل من اليابان، وأوروبا الغربية، والولايات المتحدة، ودول الخليج، وبعض الدول الأخرى، والتي قدرت ما بين 100 و170 مليار دولار (Gazit & Eytan, 1992).

يضاف إلى ذلك انخفاض الاحتياطي النقدي له من 35 مليار دولار عام 1979 إلى قيمة تتراوح ما بين صفر ومليارى دولار عام 1980، ولقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 1960 مقدرا بأسعار الثمانينيات حوالي 7،8 مليارات دولار، وفي عام 1979 بلغ 54 مليار دولار وبدأ بالهبوط حتى وصل إلى 10 مليارات قبل الغزو أي ما يعادل - تقريباً - مستواه عام 1961[19]. ويؤكد رئيس الوزراء المصري السابق الدكتور على لطفي بأن السبب الحقيقي للغزو هو الاستحواذ والاستيلاء على ثروة الكويت المالية والنفطية وانتشال الاقتصاد العراقي من حالة الانهيار[20].

ج - **طبيعة القيادة السياسية**: بعد سيطرة حزب البعث على السلطة بانقلاب 17 يوليو 1968 بدأت القيادة العراقية تطبق مباديء حزب البعث على السياسة العامة للدولة ووضعت الدستور الأول عام 1968 لكي يجسد هذه المبادئ والأهداف وبدأ الحزب الحاكم بإقصاء العناصر المعارضة للسلطة، واتَّبع سياسة مشددة في قبضته على الحكم والتخلص من المعارضين، كما حدث في عامي 1970 و1973 ومنذ أن تولى صدام حسين السلطة اتصفت سياسته بالقسوة والعنف، وكان أكثر تشددا في التخلص من الخصوم والمعارضين، واتبع سياسة البطش وتسوية المنازعات بالقوة؛ حيث لجأ إلى الحرب في نزاعه مع إيران، وبالصورة التي انتهت إليها الحرب العراقية الإيرانية، أظهر نفسه في صورة المنتصر، وبأنه حارس البوابة الشرقية للوطن العربي، وحاول العراق - ومنذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد وانعقاد مؤتمر القمة العربي في بغداد عام 1979 - أن يتولى قيادة العالم العربي حتى أن صدام حسين

أعلن (أنه مستعد لقتل أنور السادات بمسدسه) (أسيري، 331:1991). ونلاحظ أن العراق قبل الغزو بدأ بمهاجمة إسرائيل إعلاميا، والتهديد بضربها فيما لو حاولت الاعتداء على أي دولة عربية ويعد هذا تمهيدا لتفجير الأزمة مع الكويت، ثم دعا إلى عقد مؤتمر قمة عربي في مايو 1990 لدعم العراق في موقفه ضد إسرائيل، وأدان المؤتمر في بيانه الختامي التهديدات الإسرائيلية للعراق، وفي سبيل تأكيد هذا الدور القيادي وترسيخه سُخِّرت وسائل الإعلام العراقية المقروءة والمسموعة والمرئية لدعم دكتاتورية النظام وقمع المعارضة ومحاولة تغطية الفشل والوعود التي قطعها على نفسه أثناء حربه مع إيران[21].

ويضاف إلى ما سبق من عوامل سياسية إخفاق العراق عربيا في تأييده لميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية في لبنان ضد سورية؛ إذ وقفت قوى إقليمية ودولية ضد تحقيق هذا الهدف فسَدَّت في وجهه منافذ الزعامة العربية ومنافذ التأييد الدولي، وفشله في الضغط على دول الخليج للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية، مما دفعه للتوجه نحو الكويت والتشهير بها مدعيا أنها بؤرة للتآمر الإمبريالي، وتعمل على إضعاف العراق. ولا أدل على ذلك مما حمله ملك الأردن من مطالب عراقية عقب مؤتمر قمة مجلس التعاون العربي الذي عقد في عمّان إلى دول الخليج والتي تتضمن رسم الحدود، مع الكويت مع احتفاظ العراق بكامل حقل الرميلة (الرتقة) واستئجار جزيرتي وربة وبوبيان اللتين تشكلان منفذ العراق على البحر، وإلغاء كافة الديون المترتبة عليه لدول الخليج، وإلا فإن إخفاق الرئيس العراقي في لبنان لن يتكرر في الكويت[22].

على أن النظرة الشاملة إلى الأوضاع العربية خاصة، والأوضاع الدولية عامة، يمكن أن توضح دوافع الغزو العراقي بصورة أكبر، فقد عانى النظام العربي في خلال السنوات من 1978 إلى 1987 تناقضات كبيرة لم تنفع معها المحاولات المتعددة التي بُذِلت لتنقية الأجواء لأسباب كثيرة يأتي في مقدمتها التنافس بين النظامين السوري والعراقي، كما أن الإرادة العربية تتناقض مع الإرادة الدولية، فالنظام الدولي وجه ضغوطا وتهديدات إلى الأمن العربي بسبب الاحتكار الأمريكي للنفوذ والقوة في العالم، كما أنه لم ينصف العرب عامة، والفلسطينيين خاصة،

وأضعف النظام العربي، وأظهره في مظهر العاجز حيال قضاياه ومشكلاته، مما عمَّق كراهية العرب للغرب، يضاف إلى ذلك كله تناقضات المشروع السياسي للنخبة الحاكمة في العراق، وعلى رأسها صدام حسين، فقد حاولت تلك النخبة أن توقف عددا من الأطراف ذات العلاقة الوثيقة بالكويت موقف الحياد، ولا سيما السعودية - إذ وقَّع معها قبيل الغزو معاهدة عدم اعتداء ليهدِّئ مخاوفها منه، وكذلك الأمر مع مصر؛ إذ سعى لضمها إلى مجلس التعاون العربي الذي أنشىء عام 1989[23].

وبغض النظر عن تلك الأسباب والدوافع التي أدت إلى الغزو فإن النتائج هذه المرة أعمق أثراً، وأخطر على الوطن العربي عامة، وفي نفس الوقت أوجد لدى الدول العربية - ولا سيما الدول الصغيرة - إحساسا بخطر فعال يحدق بها من مجاورة الدول القوية لها، مما تنعكس آثاره على العلاقات العربية باستمرار.

وكذلك فقد أصبح الهاجس الأمني مصدر قلق رئيس ودائم للكويت خاصة، ودول الخليج عامة، إذ اقتنعت كلها بقصور قوتها الحقيقية عن منع العدوان الخارجي أو ردعه، وعجز المناعة الذاتية أمام العدوان، على الرغم من الوقفة الواحدة لدول المجلس ضد الغزو العراقي.

وتبقى حرية الكويت - رغم الثمن الباهظ - من أكبر نتائج هذا الغزو. كما يبقى العراق بالمقابل، الخاسر الأكبر الذي كاد يخسر كيانه السياسي كله، كما انهارت فرضيات سابقة سادت قبل الغزو، منها: الفرضية الأمريكية التي ترى أن إيران والاتحاد السوفييتي يمثلان الخطر الأول على أمن الخليج، وأن دول مجلس التعاون الخليجي هي خط الدفاع الأول عن هذه المنطقة.

ومنح ذلك الغزو الولايات المتحدة انتصاراً كبيراً وسهلا! وأكد هزيمة العراق التامة، كما أثبتت مباحثات ترسيم الحدود أن العراق هو الذي كان يوسع حدوده في أراضي الكويت، على عكس ما كان العراق يدعيه من عدوان الكويت على أراضيه. وأدى غزوه للكويت إلى الانقسام العربي وتفكك الأمة وتوجه الشعب الكويتي نحو المزيد من الكراهية للعراق.

الخلاصة

من خلال هذه الدراسة يتضح أن الوجود السياسي للكويت لا يرجع إلى اكتشاف النفط في أراضيها، بل إلى هجرة آل الصباح منذ منتصف القرن الثامن عشر، على حين كان العراق آنذاك ثلاث ولايات عثمانية تخضع للحكم العثماني المباشر. ولقد قدمت الدراسة عرضا يوضح اختلاف طبيعة الحكم والحياة في الكويت عنها في العراق على الرغم من الامتداد الجغرافي، مما يقطع ببطلان أي حق للعراق في الادعاء بأن الكويت جزءٌ تابع سياسياً له أو لقضاء البصرة أثناء الحكم العثماني، إن سيادة الدولة العثمانية الاسمية على الكويت كانت الذريعة التي يحتج بها العراق للمطالبة بالكويت، ولكن العامل الاقتصادي كان الدافع الأكبر في تحريك المطامع العراقية، وإن اعتراف العراق بالكويت عام 1963 أنهى بصورة لا لبس فيها مطالب العراق بالكويت، وتحوُّل الخلاف إلى خلاف حدودي.

كما أن الدراسة استعرضت النوايا الحقيقية للنظام العراقي تجاه الكويت منذ عام 1938 حتى عام 1990؛ حيث شهدت تلك الفترة الزمنية خمس أزمات سياسية نجد أنها تفاوتت في أخطارها ونتائجها، ولكنها تشابهت في أسبابها والعوامل التي من ورائها؛ حيث كانت – غالباً – أسباباً وعوامل اقتصادية.

ولقد أشارت الدراسة إلى أنه في أغلب الأزمات التي كان يثيرها العراق مع الكويت، كانت الكويت خلالها تعاني من أزمات سياسية داخلية. واعتمدت في حل مشاكلها مع العراق على قوى خارجية؛ حيث كانت القوى العربية على تناقض فيما بينها ولم تُجمِع تلك القوى العربية على إدانة العراق جرّاء عدوانه، على حين كانت للقوى الخارجية دوافع ومصالح تجعلها تسعى مخلصة لتحقيق ما تريد لنفسها ولتحقق في نفس الوقت ما تريده الكويت. فبريطانيا والولايات المتحدة قد يكون النفط هو الدافع الأساسي لمشاركة كل منهما في الدفاع عن الكويت، فقد كانت الكويت تزود بريطانيا – على سبيل المثال – بالنفط، وتستثمر أموالها فيها، كما أن الدينار الكويتي كان مرتبطا بالجنيه الاسترليني خلال أزمة 1961.

ولقد أكدت هذه الدراسة حول الأحداث الأخيرة، ومباحثات ترسيم الحدود، أن العراق هو الذي كان يوسع حدوده في أراضي الكويت، ويدَّعي بأن

الكويت تعتدي عليه. إن التحركات العراقية الطامعة في الكويت انتهت جميعها بهزائم سياسية وعسكرية للعراق، كانت آخرها الخسارة الفادحة للعراق في حرب تحرير الكويت.

الهوامش

(1) انظر في ذلك المذكرة التي بعث بها وزير خارجية العراق، طارق عزيز إلى أمين عام الجامعة العربية بتاريخ 1990/7/15م.

(2) لمزيد من التفاصيل حول الوضع القانوني والسياسي والظروف المؤثرة في اتفاقية 1899 وتبليغ 1914، راجع عثمان عبدالملك «النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت» ص ص 53-63.

(3) د. مفيد شهاب «العدوان العراقي على الكويت والشرعية الدولية، نظرة عامة» ندوة نظمتها إدارة الفتوى والتشريع تحت عنوان: العدوان العراقي على دولة الكويت في ضوء القانون الدولي. القاهرة 5-7 يناير 1991.

(4) لم تتفق الآراء حول تاريخ تولي الشيخ صباح الأول الحكم. وتقرَّر الأخذ برأي الدكتور عثمان عبدالملك الذي ذكر بأنه عام 1756 وأورد تسلسل أسماء حكام الكويت وتواريخ توليهم السلطة منذ ذلك التاريخ حتى الوقت الحاضر.

(5) حول ميثاق 1921 وأسماء وموقف مجموعة التجار التي تقدمت بهذه المطالب. انظر ملحق رقم 1. (متوافر لدى المجلة).

(6) حول مطالب الحركة الإصلاحية والوثيقة الدستورية التي أقرها مجلس 1938. انظر ملحق رقم 2. (متوافر لدى المجلة).

(7) للمزيد من التفاصيل والمعلومات حول الحركات الإصلاحية في الكويت والخليج، انظر الدراسات القيِّمة لكل من الدكتورة نجاة الجاسم «التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914–1939» والدكتور محمد الرميحي «حركة 1938 الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 4 عام 1975، وكذلك كتاب الدكتورة ميمونة الصباح «الكويت في ظل الحماية البريطانية». الكويت: مكتبة الفلاح.

(8) حول الموقف العراقي من انضمام الكويت إلى الأمم المتحدة. يمكن مراجعة خطابات المندوب العراقي لدى الأمم المتحدة السيد عدنان الباججي وبالأخص خطاب فبراير 1962.

(9) للمزيد من التفاصيل عن شخصية وسلوك عبدالكريم قاسم، يمكن الرجوع إلى كتاب السيد جمال مصطفى مروان «البداية والسقوط»، بغداد، الدار العربية 1989. وكذلك إلى كتاب جرجيس فتح الله (مترجم) «العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي 1958-1963»، السويد: دار بنز للطباعة والنشر 1989. بالإضافة إلى كتاب

مارثادوكاس: «أزمة الكويت، العلاقات الكويتية/ العراقية 1960-1963»، بيروت، دار النهار، 1973.

(10) مفيد شهاب. مرجع سبق ذكره.

(11) تصريح رسمي للشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت المنشور في صحيفة «السياسة» الكويتية بتاريخ 1973/3/30.

(12) تصريح رسمي للشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت والموثق لدى المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت، تحت عنوان مماطلات النظام العراقي في عملية ترسيم الحدود الكويتية/ العراقية 1963-1990.

(13) انظر المقال المنشور في صحيفة «الرأي العام» الكويتية تحت عنوان «أوساط دبلوماسية تحلل دوافع العراق» بتاريخ 1973/4/12.

(14) سليمان ماجد الشاهين. وكيل وزارة الخارجية الكويتية، ندوة «صفحات ما قبل العدوان» والتي أقامتها وزارة الإعلام الكويتية بتاريخ 1992/8/4.

(15) حول مواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن أثناء الأزمة.

United Nations Security Council Resolutions Relating to the situation Between Iraq and Kuwait, United Nations Department of Public Information. DPI/1104/Rev,3-41183- December 1991/5M.

(16) عالم المعرفة «العدد 195،الكويت، مارس 1995. ندوة بحثية حول «الغزو العراقي للكويت: المقدمات - الوقائع - ردود الفعل - التداعيات».

(17) نفس المرجع السابق.

(18) مفيد شهاب. مرجع سبق ذكره.

(19) الدكتور عباس النصراوي «الاقتصاد العراقي» صحيفة الشرق الأوسط. السعودية العدد 5752 بتاريخ 1994/8/28.

(20) الدكتور علي لطفي «الغزو العراقي للكويت والادعاءات المعلنة والأسباب الحقيقية» مجلة المجالس، الكويت، العدد 102 تاريخ 1992/2/22.

(21) حول كيفية وصول حزب البعث للسلطة في العراق وتطلعاته السياسية، يمكن الرجوع إلى كتاب الدكتور مجيد خدوري «العراق الاشتراكي»، بيروت: المتحدة للنشر، 1985.

(22) كريم بقردواني «الخليج والعالم في العصر الأمريكي»، «الأنوار»، لبنان بتاريخ 1991/7/18.

(23) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 الذي أعده مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة: 1991، ص ص 252-290.

المصادر العربية

أحمد أبو حاكمة

1984 تاريخ الكويت الحديث، الكويت: ذات السلاسل.

أحمد البغدادي

1984 «تطور نظام الحكم في دولة الكويت» الباحث، السنة السادسة، العددان الأول والثاني (أبريل 27-49).

أيمن نور

1990 اغتيال الكويت، قبرص: الدار المصرية للنشر والتوزيع.

ثناء فؤاد عبدالله

1990 «الأردن وأزمة الاختيار الصعب» السياسة الدولية 102، أكتوبر ص ص 34-38.

جمال زكريا قاسم

1985 الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي 1507م – 1840م. القاهرة: دار الفكر العربي.

حسين البحارنة

1991 الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت، البحرين، مؤسسة الهلال للتوزيع.

رشيد حمد العنزي

1992 «تحديد الحدود البرية بين الكويت والعراق طبقا لقواعد القانون الدولي». مجلة الحقوق، السنة 16، العددان 3 و4 (سبتمبر وديسمبر)، ص ص 312-375.

سيد نوفل

1961 الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية. القاهرة: دار المعرفة.

طالب محمد وهيم

1982 التنافس البريطاني/الأمريكي على نفط الخليج. بغداد: دار الرشيد.

عبدالله الغنيم وآخرون

1991 الكويت وجودا وحدودا. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.

عبدالرضا أسيري

1992 الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات - إخفاقات - تحديات، الكويت: مطابع القبس التجارية.

عبدالفتاح حسن

1968 مبادئ النظام الدستوري في الكويت، بيروت: دار النهضة العربية.

عبدالكريم الأزدي

1982 تأريخ في ذكريات العراق 1930-1958، الكويت: مركز البحوث والدراسات رقم 1299.

عثمان عبدالملك الصالح

1989 النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، الكويت: كويت تايمز.

غانم النجار

1994 مدخل للتطور السياسي في الكويت، الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع.

لطفي جعفر فرج

1987 الملك غازي ودوره في سياسة العراق، في المجالين الداخلي والخارجي 1933-1939، بغداد: مكتبة اليقظة العربية.

مارثا دوكاس

1973 أزمة الكويت، العلاقات الكويتية/العراقية 1960-1963، بيروت: دار النهار.

مجيد خدوري

1985 العراق الاشتراكي، بيروت: الدار المتحدة للنشر.

محمد الرميحي

1975 «حركة 1938 الإصلاحيه في الكويت والبحرين ودبي»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 4 (أكتوبر) 29-64.

ميمونة الصباح

1992 «الاستقلال ظاهرة سياسية هامة في تاريخ الكويت الحديث»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 17 (مايو) 127-166.

1989 ـــــ الكويت حضارة وتاريخ (المجلد الأول)، الكويت: مطبعة وزارة الإعلام.

1988 ـــــ الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت: مكتبة الفلاح.

نجاة الجاسم

1973 التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين، 1914–1939، القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة.

هناء محمد زكي

1990 «الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج» السياسة الدولية، 102 (أكتوبر) ص ص 39-43.

وليد حمدي الأعظمي

1991 الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960، لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

المصادر الأجنبية

Al-Baharna. H.

1987 The Arabian Gulf States: Their legal and Political Status and their International Problems. Singapore, Tien Wah Press.

Crystal. J.

1992 Kuwait. The Transformation of an oil state. Boulder, Westview Press.

Darwish. A. & Alexander. G.

1991 Unholy Banylon. The Secret History of Saddam's War. London, Victor Gollancz Ltd.

Gazit. S. & Eytan. Z.

1992 The Middle East Military Balance. Boulder, Westview Press.

Ismael. J.

1982 Kuwait: Social Change in Historical Perspective. Syracuse University Press.

Mostyn. T.

1991 Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula. New York, Facts on File.

Nyrop. R.

1977 Area Handbook for the Persain Gulf States. Washington D.C. The American University.

Shikara. A.

1987 Iraqi Politics 1921-41: The Interaction Between Domestic Polotics and Foreign Policy. London, LAAM Ltd.

استلام البحث: يونيو 1995.
إجازة البحث: يناير 1996.

Kuwait's Political Rise and Iraq's Allegations

Abdullah Al-Eniezi
Kuwait University

This study traces the political rise of Kuwait, the development of its ruling system, and its relationship with both Britain and the Ottoman Empire.

Since its establishment, Kuwait's ties with the Ottoman Empire were nominal. Its relationship with Britain goes back to the early emergence of the British power and trade activity in the Gulf area. In 1899, an agreement deeming Kuwait - with its present boundaries - a British protectorate was signed by both Britain and Kuwait. In 1913, the Ottoman Government recognised this pact, which was officially announced in 1914 by Britain.

The paper also highlights the various phases of the progression of the ruling system in Kuwait, from a traditional tribal system to a constitution following Kuwait's independance in 1961.

Although Kuwait's geographic boundaries were officially recognised by Iraq in 1932, the relationship between both countries has been marred by a series of political crises, namely in 1938, 1958, 1961, 1972 and 1990. These crises were due to Iraq's wrongful allegations that Kuwait was geographically part of Basra. However, the real reasons behind these crises were the difficult economic situation of Iraq, its expansionist aspirations, its need for a geographically strategic location, and its political instability.